الحرب الروسية– الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: دراسة مستقبلية▽

The Russian–Ukrainian War and its Repercussions on the International Economy: a future study

م. د. صلاح نوري عبد الحسن* Salah Noori Abdulhasan

الملخص

منذ نشوب الحرب بين روسيا و أوكرانيا في شباط من عام 2022 ، واحداثها تتسارع بصورة دراماتيكية ،و أضحت تأثيراتها تنعكس على كافة الجوانب ، ومنها الاقتصاد العالمي ،أذ سرعان ما بدأت تظهر على الأسواق العالمية علامات الاختلال والاضطراب ،فبحكم مكانة روسيا ،و أوكرانيا الاقتصادية على المستوى العالمي ،وبحكم عملية التشابك والارتباط في الاقتصاد العالمي وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل ، أصبحت هناك عملية تأثير و تأثر ،فنظرة سريعة الى التحولات التي لازمت الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية نرى ان الاقتصاد العالمي اصبح ساحة واسعة من المتغيرات التي تتباين في حدتها من نقطة الى أخرى ،وتتضمن تلك المتغيرات مجموعة متواصلة من الابعاد التي بدورها تظهر مدى قوة تأثير وفاعلية تلك التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ،فأصبح ذلك الاقتصاد بمثابة كتلة واحدة وأي اثر يتعرض له أي جزء من تلك الكتلة تتأثر كافة الكتل الأخرى بنسب مختلفة ،وبالتالي كانت من مخرجات الحرب الروسية – الأوكرانية اختلالات في معظم الأسواق العالمية وارتفاع في نسب التضخم لأسعار السلع والخدمات على المستوى العالمي فضلاً عن تفاقم ازمة الغذاء على المستوى العالمي، و ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع الأسواق المالية العالمية.

الكلمات المفتاحية: روسيا ، اوكرانيا، الاقتصاد العالمي، الاعتماد المتبادل

Abstract:

Since the outbreak of the war between Russia and Ukraine in February2022 , one of which has been dramatically accelerating, Their effects are reflected in all aspects, including the International economy, International markets soon began to show signs of imbalance and turmoil. by governing Russia's and Ukraine's economic standing at the international level, and by the process of interconnectedness and Mutual dependence in the international economy in

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/12 تاريخ القبول: 2024/2/15 تاريخ النشر: 2024/3/31

* الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية Salahnooriabdulhasan@aliraqia.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

accordance with the theory of Mutual dependence, A quick look at the transformations that have characterized the world economy since the Second World War, we see that the world economy has become a vast arena of variables that vary in intensity from point to point. and those variables include a continuous set of dimensions, which in turn demonstrate the strength and effectiveness of those transformations in the international economy, That economy has become a single mass and any impact on any part of that mass is affected by all the other blocks in different proportions and thus, the Russian-Ukrainian war's outcomes were imbalances in most International markets and high inflation rates for International prices of goods and services, as well as the worsening International food crisis, rising energy prices and declining International financial markets.

Keywords: Russia, Ukraine, International economy, Mutual dependence

المقدمة

مما لاشك فيه انه ليس من الجديد طرح موضوع الصراعات الدولية ،وما تقترن به من حروب وما تؤدي اليه من نتائج على المستوى الإقليمي والدولي ومدى ارتباط التحولات الاقتصادية بتلك الازمات والحروب على مستوى العالم ، ومن نافلة القول ان هناك ثمة علاقة جدلية بين الحروب والنزاعات الدولية والتحولات الاقتصادية العالمية ،فكانت الحرب الروسية – الأوكرانية، نموذجاً ملموساً لمدى انعكاس تلك التفاعلات على الاقتصاديات العالمية ومدى تأثير مخرجاتها على الأسواق العالمية نتيجة عملية الارتباط والتشابك بين جميع الأطراف الدولية وفق نظرية الاعتماد المتبادل .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من كونه يتطرق الى موضوع في غاية الأهمية فالأزمة الروسية – الأوكرانية على الرغم من ان ظاهرها ازمة إقليمية الا ان انعكاساتها كانت كبيرة وأصبحت ازمة متعدية للحدود ،واذا كان هناك ثمة نقاش حول مآلات الاقتصاد العالمي في ظل الازمة الروسية – الأوكرانية فأن ذلك الامر ينطبق على مسار التفاعلات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد أدى نشوء وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل الى تبلور نوع من التعقيد والتشابك بين معظم الأطراف الدولية ،وأصبحت تلك الأطراف موجهة عالمياً ومعززة بشبكة متطورة من العلاقات ، وأصبحت نظرية الدومينو هي السائدة في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في عملية فهم وتفسير نمط التشابك والتعقيد في العلاقات الاقتصادية الدولية وما تؤول اليه من نتائج على الصعيد الاقتصاد العالمي وان تلك المخرجات، سوف لا تقتصر على اطراف النزاع فحسب، وانما سوف تشمل جميع دول العالم وان كانت تلك التأثيرات بنسب تتفاوت حجم تأثيرها بين دولة وأخرى، و تحاول إشكالية البحث الإجابة على الأسئلة الاتية: –

1. ماهي أبرز التحولات التي مرت بها الاقتصاديات العالمية؟
2. ماهي نظرية الاعتماد المتبادل؟
3. ما هو تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟
4. ما هو مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية؟

فرضية البحث:

يبنى البحث على فرضية قوامها ((ان الحرب – الروسية الأوكرانية سوف يكون لها اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي، وان تلك الاثار سوف تبقى لفترة زمنية طويلة حتى بعد انتهاء الحرب نظرة لما يتصف به الاقتصاد العالمي من اختلالات عديدة صاحبته في جميع مراحل التحول)).

مناهج البحث:

ان طبيعة البحث تطلبت توظيف أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، أذ جرى استعمال المنهج الوصفي فضلاً عن المنهج التحليلي والمنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته اقتضى موضوع البحث تقسيمه الى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

اولاً: النظام الاقتصاد العالمي ((التحولات، والاشكاليات))

طرأ على الاقتصاد العالمي عدة متغيرات منذ أواخر اربعينيات القرن الماضي جعلته في وضع عدم الاستقرار نتيجة التطورات السياسية على المستوى الدولي ، فضلاً عن ذلك فقد ارتبطت التحولات في الاقتصاد العالمي من ناحية الجوهر والمضمون بالتحولات الأيديولوجية والسياسات المتعلقة بالحكم الرشيد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

،فقد شكلت التحولات الاقتصادية دافعاً مهم للربط بين عملية التحول في الاقتصاد العالمي وعملية الاعتماد المتبادل ،وذلك من خلال التفاعل بين القوة المادية وقوة الأفكار المطروحة ،والمتعلقة بالاقتصاد العالمي ، و وفقاً لذلك جرى تقسيم المحور الأول كالاتي:-

1. تحولات النظام الاقتصادي العالمي

يتسم النظام الاقتصادي العالمي بالدينامية والتطور، ويتأثر بالتفاعلات التي تجعله يتسم بسمات جديدة نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه ،فالتحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة دفعت به الى انتاج أنماط جديدة ،تختلف عن ما كانت عليه قبيل الحرب الباردة، فضلاً عن ذلك فأن النظام الاقتصادي العالمي يعاني من عدة اختلالات بنيوية كانت انعكاساتها تظهر بقوة عند وقوع أي ازمة دولية او إقليمية، وبالرغم من ان الاختلالات الهيكلية تلك كانت كافية في حد ذاتها للإعلان عن وجود ازمة في النظام الاقتصادي العالمي، الا ان صناع السياسة الاقتصادية الدولية المؤثرين على المستوى الدولي لا يهتمون كثيراً بعلاج تلك الاختلالات البنيوية[1].

وقد مر الاقتصاد العالمي بالعديد من التغيرات والتحولات ،التي غيرت من شكل النظام الاقتصادي العالمي و طبيعته وكانت من ابرز تلك التحولات ظهور التكتلات الاقتصادية ،أصبحت الاخيرة أحد اهم السمات الرئيسة في النظام الاقتصادي العالم، اذ من خلال تلك التجمعات يتم التنسيق بين دول العالم المختلفة لإيجاد بيئة مناسبة للتعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري، وعلى الرغم من التناقض الذي قد يبدو في الانفتاح المتزايد بين دول العالم، و وجود التكتلات الاقتصادية، الا انه قد استمر بروز تلك التكتلات ولكن بصورة تتلاءم مع حرية الأسواق العالمية، و لا تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية[2].

فضلاً عن ذلك جاءت عملية تحرير التجارة العالمية لتكون استكمالاً لأركان النظام الاقتصادي العالمي ،أذ مثلت منظمة التجارة العالمية احد الأركان الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي ،ويعود الفضل في بروز منظمة التجارة العالمية الى النجاح الذي أحرزته جولة أورغواي ،ومع بداية عمل تلك المنظمة في الاول من يناير 1995 حولت اتفاقية (الجات) ،والسكرتارية التي كانت تنظمها من مجرد اتفاق متعدد

1 . إبراهيم نور، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد 216، نيسان 2019، ص61.

2 . إيهاب الدسوقي، الاتجاهات الرئيسة لتطور الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد 200، نيسان 2015، ص108 ص111.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأطراف الى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة العالمية ،وتطبيق الاتفاقية التي أقرت في دولة أورغواي، وبالتالي أصبحت منظمة التجارة الدولية احد الاعمدة الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي وتعمل في مجال تنظيم الاقتصاد الدولي و ادارته للوصول به الى تحقيق كفاءة افضل في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي اكثر اتساعاً ونطاقاً بين اطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي ، رغبة في زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالمي ،وقد تطرقت المفاوضات التي استمرت سبع سنوات كاملة الى موضوعات جديدة لم تطرح للمناقشة من قبل في اطار اتفاقيات الجات مثل: التجارة في الخدمات، والتجارة المرتبطة بالاستثمارات، وحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن تحرير تجارة المنسوجات والمنتجات الزراعية ،واستكمال القضايا الخاصة بتحرير التجارة السلعية، ولذلك أحدثت تلك الجولة تحولاً لا يستهان به في معالم النظام التجاري العالمي والنظام الاقتصادي ،فتحرير التجارة العالمية السلعية والخدمية اضفى سمة العالمية على الاقتصاد العالمي ،نتيجة للتخفيض الكبير في الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية ،كما ان انشاء منظمة التجارة العالمية لتختص بتنظيم شؤون التجارة العالمية وتمتعها باختصاصات اكثر شمولاً وفعالية يعني استكمال اركان النظام الاقتصادي العالمي، أذ يضطلع صندوق النقد الدولي بتنظيم النظام النقدي ،ويقوم البنك الدولي بتنظيم النظام المالي في العالم؛ الا ان هذه التحولات فرضت تحديات جسيمة على الدول النامية بصفة عامة، وكان في مقدمة ذلك تحديان رئيسيان:

أ. زيادة حدة التنافسية، سواء امام الإنتاج المحلي داخل الدولة ام امام الصادرات السلعية والخدمية.

ب. انتشار العولمة نتيجة إزالة الحواجز التي كانت تحول دون انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات[1].

اما ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي فقد حاولت الدول المنتصرة في الحرب العالية الثانية إقامة نظام نقدي يعيد الاستقرار للاقتصاد العالمي ،وقد مر النظام النقدي والمالي بثلاثة تحولات رئيسة فالتحول الأول كان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى عام 1972،أذ سادت في تلك السنوات نمط المساعدات الإنمائية ، واتسمت فترة التحول الاخرى والتي كانت من عام 1972 الى عام 1982 بسيادة ازمة المديونية العالمية ،وذلك بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للقروض ،وقد اقترنت عملية التطور المالي بتطور النظام النقدي العالمي من حيث الانتقال من تثبيت سعر الصرف الى تحرير

1 . عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2015، ط1، ص402، وينظر ايضاً: إيهاب الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 108.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أسعار الصرف ،وسيادة نمط التعويم المدار مع الانتقال لنظام النقد الورقي منذ عام 1973،عندما أقدمت الولايات المتحدة الامريكية على إيقاف تحويل الدولار الى ذهب، وبالتالي أصبحت الدول غير مرتبطة بسلعة معينة ،وساعد ذلك على التحول للعولمة والاقتصاد الحر ،وبالتالي تربع الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي[1].

بالمقابل ارتبطت عملية الانتقال الى اقتصاد السوق الحر بصورة مباشرة بالتحولات العالمية في الأنظمة النقدية والمالية، أذ شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين التحول من التخطيط المركزي الى الاعتماد وبصورة كبيرة على اقتصاد السوق المفتوح ،والتحول في النظم الاقتصادية لم يكن بعيداً عن ركب النظام الدولي الجديد وتطوراته، واستراتيجيات الدول المهيمنة فيه ، فضلاً عن رغبة بعض الدول في تنمية اقتصادها ،لاسيما في البلدان النامية، والتي لم تجد من سبيل سوى الابتعاد عن النظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزي والانتقال الى فكر النظام الرأسمالي في تبني اقتصاد السوق الحر [2]،وذلك الامر احدث تحولات جوهرية على صعيد الاقتصاديات العالمية من ابرز تلك التحولات الاتي [3]:-

أ. إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية، وبروز بعض الآراء التي ترى ان العالم يتجه نحو سيادة قطب واحد يتمحور حول الولايات المتحدة الامريكية.

ب. تحول اغلب الأنظمة الاشتراكية في العالم الى نظام السوق المفتوح بسبب فشل طروحات النموذج الاشتراكي في تحقيق عملية التنمية.

2.إشكالية نظرية الاعتماد المتبادل

يعرف (جوزيف ناي) الاعتماد المتبادل بأنه "انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة واهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم"[4].

في الواقع ان نظرية الاعتماد المتبادل ترتبط بصلة وثيقة بفكرة الاقتصاد العالمي اذ انها تعد ركنه الرئيس ، فلا يمكن الحديث ابداً عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل على

1 . عمر عبدة سامي، النظام النقدي والمالي، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد 18، كانون الأول 2016، ص221 ص226.

2 . حسين احمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة، دار السنهوري، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص47.

3 . ايهاب دسوقي، مصدر سبق ذكره، 110.

4. نقلا عن: احمد ابو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدولة القومية: دراسة نظرية, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد33, شتاء 2013, ص96.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصعيد الدولي، الذي يكفل وجوده واستمراره،ولقد اصبح الاقتصاد العالمي يلعب دوراً كبيراً في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، وأصبحت الدول اكثر ارتباطاً وتبعية له، لاسيما في ظل العولمة ، والفرضية المتداولة في هذا المجال" كلما انخرطت الدول في الاقتصاد العالمي كلما زادت درجة حساسيتها وانخفضت فعالية استقلاليتها "[1]،وبالتالي تصبح عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي.

فنظرية الاعتماد المتبادل تفترض وجود علاقة طردية بين زيادة التفاعلات وكثافتها لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام العالمي ،وعلى العكس من ذلك كلما انخفضت مستويات التبادل بين مكونات وعناصر النظام العالمي كلما زادت درجة الاستقلالية والاعتماد على الذات وهي الحالة المناقضة للاعتماد المتبادل[2].

واسهمت نظرية الاعتماد المتبادل في إعطاء أهمية كبيرة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وذلك عبر تعميق العلاقات الاقتصادية ، وزيادة متانتها بين الدول ،وربما يأتي ذلك بوصفه رد فعل طبيعي لشعور اغلب الدول بطبيعة التهديدات المحدقة بها ، فضلاً عن ان المرحلة الحالية ،التي تبرز فيها مشكلة تنامي ظاهرة الدول الهشة ،ففي الوقت الذي كانت المشكلة المركزية للعلاقات الدولية في النصف الأول من القرن العشرين هي الدول القوية والمؤثرة على صعيد السياسة الدولية مثل المانيا النازية وامبراطورية اليابان فضلاً عن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، فان المشكلات الأساسية في القرن الحادي والعشرين تتركز في الدول الهشة [3].

فالمصالح الاقتصادية تنمو ويزداد ازدهارها في ظل نظرية الاعتماد المتبادل ، فضلاً عن ذلك فان الاقتصاد العالمي لا يتحرك نحو فضاءات تكون ارحب و اوسع من السابق بمحرك واحد فحسب، كون ان اقتصادات القوى العظمى والكبرى متشابكة ومتداخلة بشكل كبير ،وهو ما يعمل على رفع اكلاف الصراع اذا ما حصل، وهذا يدل على ان استمرار رخاء هذه القوى يعتمد على قوة الاخرين وليس ضعفهم ، وبالتالي يمكن تشبيه هذه العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين الدول بالتوائم المتلاصقة ، حيث

1 . محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 15، حزيران 2015، ص248 ص249.

2 . المصدر نفسه، ص248.

3 . خضر عباس عطوان، صفاء إبراهيم الموسوي، الاعتماد المتبادل واثره في الامن العالمي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العدد 66، 2021، ص92.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يؤدي قطع أي شريان الى ضرر لكافة الاطراف ، وبذلك فان التكامل العالمي من خلال الاعتماد المتبادل ،انتج نوع من التعقيد الشديد في نمط وشكل العلاقات الاقتصادية العالمية[1].

وبالتالي و وفقاً لتلك المعطيات اخذت عملية التعاون الدولي شكلاً افقياً بين دول الشمال والجنوب ،وعلى اثر تعمق مسارات العولمة ،التي فرضت ترابطاً عالمياً على مستوى حركة رؤوس الاموال والتبادل التجاري ،وسرعة انتقال وتبادل المعلومات بحيث اصبح هناك ترابط واعتماد كثيف ومتشابك بين مختلف الفواعل سواء الدولاتية المتمثلة بالدولة والمنظمات الحكومية من جهة ، والفواعل غير الدولاتية كمنظمات المجتمع المدني العالمية ، والشركات العابرة للحدود ،وهذا الاعتماد المتبادل المعقد ينطوي على تحول عميق في جوهر العلاقات الدولية ،أذ ان وجود قنوات ربط متعددة بين مختلف فواعل السياسية الدولية قد ولد ضرورة العمل المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه العالم ،فضلاً عن ذلك انتفاء الحاجة لمبدأ التراتبية الهرمية بين قضايا العلاقات الدولية ،ففي عالم الاعتماد المتبادل المعقد لم يعد تقسيم قضايا السياسة العليا مثل الجوانب العسكرية والأمنية وقضايا السياسة الدنيا مثل الاقتصاد وغيرها ذو جدوى ،أذ يمكن لأي قضية أخرى مهما كانت هامشية ان تصبح ضمن أولويات السياسة العالمية،فالحساسية المفرطة كانت السمة الابرز ،التي تجلت في نظرية الاعتماد المتبادل بحيث يمكن لحدث ما في دولة معينة ان يكون له تداعيات كبيرة في دول أخرى[2] ، ويمكن لذلك التأثير ان يمتد ليشمل كل دول العالم وبنسب متفاوتة.

فالاقتصاد العالمي يتحرك وفقاً لأليات تشابك وتكامل اقتصادي، ومالي وخدماتي بين دول العالم ،ففي الجانب المالي ارتبطت دول العالم بعضها ببعض برابط مالي متين ، عبر فرض الدولار كعملة رئيسة في التسويات الدولية كافة ،ومن ذلك الأساس يوجد في الوقت الحاضر نظام مالي تجري ضمن قوانينه عملية التسوية لجميع التفاعلات المالية ، وهو ما يعرف باسم (swift)[*] ،وهناك ترابط اقتصادي يتمثل بالتبادل السلعي والخدماتي بين مختلف دول العالم ،ويعد الترابط الطاقوي المحور الرئيس في عملية الإنتاج على المستوى العالمي ،لاسيما النفط والغاز ،ونظراً للتوزيع غير المتكافئ للنفط والغاز عالمياً نجد

1 . باراج خانا ، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2009، ص ص 28-29 .

2 . أسامة عينوش ، عبد الوهاب عميري، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات و فرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد، مجلة دراسات وابحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مركز السنبلة للبحوث والدراسات،عمان،الأردن، المجلد 13، عدد 5 أكتوبر 2021، ص 439.

* . اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، وهي شركة مقرها في بروكسل وبالتالي تخضع للقانون البلجيكي والأوروبي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان هذه المصادر للطاقة موجودة بوفرة في دول معينة ،وتفتقر لها دول أخرى ،ويتداخل قطاع الخدمات مع جميع القطاعات الأخرى ؛ الا ان أهميته تبرز ، وبشكل اكثر دقة و وضوح في قطاع النقل والمواصلات ،وبما ان العالم مقسم الى دول ولكل دولة حدود معينة لا تسمح باختراقها من دون اذن ،ولكي يتحقق الترابط العالمي في المجال الاقتصادي والتجاري ،والطاقة يجب ان يتحقق الترابط والتنسيق بين مختلف الدول في مجال النقل والاتصالات سواء النقل البحري عبر الممرات البحرية ام النقل الجوي عبر اختراق أجواء الدول للوصول الى الوجهة المطلوبة، لذا يكمُن الترابط بالتعاون المتبادل وفقاً للمصلحة المشتركة بين جميع الدول من خلال تأمين الاتصالات و توزيع المهام[1].

مما تقدم فأن تلك التشعبات والارتباطات تتأثر بعضها بالأخر واي تأثر او خلل يصيب جزء منها سوف تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكان اخر مثال على تلك الارتباطات وتأثرها ببعضها الحرب الروسية–الأوكرانية وما احدثته من اهتزازات على صعيد الاقتصاد العالمي وسنتناول ذلك في المبحث التالي.

ثانياً: الحرب الروسية – الأوكرانية ((الاسباب، والاثار))

في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة اندلعت الحرب الروسية – الأوكرانية في 24 شباط من عام 2022على اثر اعلان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) القيام بعملية عسكرية داخل الأراضي الأوكرانية ، وأصبحت عملية الفعل ورد الفعل في السياسة الدولية تأخذ طابعاً واسعاً، قد يتطلب قدراً كبيراً من عملية ادراك التهديدات والتحديات التي تواجه العالم، فالحرب الروسية – الأوكرانية، ومنذ اندلاعها اخذت اصداءها واثارها مديات واسعة على مختلف الأصعدة سواء أكانت جيوسياسية أم جيواقتصادية، ام جيوبولكتية، وهذا بطبيعة الحال يشمل البيئة الدولية اجمع بحكم عملية التشابك والترابط بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية ،و وفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المحور كالاتي :–

1. اسباب الحرب الروسية – الأوكرانية

هناك مجموعة من الأسباب المتشابكة التي أدت الى اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية وسوف نتناول بعض تلك الأسباب بصورة مختصرة[*].

---

1 . علي عبد الرحيم العبودي، الاثار العالمية للحرب الروسية – الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص5 ص6.

* . ترتبط روسيا وأوكرانيا بعلاقات تاريخية وروابط ثقافية ولغوية واجتماعية ترجع جذورها الى مئات السنين ،فروسيا تعد أوكرانيا جزءاً من وطنها الام التقليدي ،وكانت كييف العاصمة الثقافية لامبراطورية روسيا في القرنيين التاسع والثالث عشر ،وثاني اقوى جمهورية بعد روسيا في الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، ويرى العديد من الروس ان الاوكرانيين

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ. أسباب سياسية و اقتصادية

تعد الأسباب السياسية من اهم المحركات الرئيسة في الحرب الروسية– الأوكرانية ،أذ بعد تسلم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) السلطة في روسيا تبنى استراتيجية جديدة تقوم على إعادة بناء الدور الروسي كقوة فاعلة في التفاعلات العالمية،والعمل على إعادة مكانتها ،وبالتالي كان على روسيا التدخل في أوكرانيا لأنها ترى ان اوكرانيا تابعة لها وامتداداً لمستعمراتها.

فضلاً عن ذلك فان روسيا كانت تدعم نظام الحكم للرئيس الاوكراني الأسبق (يانكوفيتش) الروسي الأصل،هذا الى الجانب الاستراتيجي المتمثل في الجذب الأوروبي لأوكرانيا الذي كان بمثابة رغبة في اثراء النفوذ الغربي ،الامر الذي يؤدي الى تهديد المصالح الروسية، وهذا الامر لا يتماشى من الرؤية والاستراتيجية الروسية، التي تسعى الى إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية، وإعادة مكانتها للريادة الإقليمية[1] .

والى جانب الطموح الروسي بأعادة الهيبة الدولية لروسيا توجد بعض التفسيرات بشأن أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا، أذ هناك علاقة ارتباطية بين السلوك الروسي ومسائل السياسة الداخلية، مما يعني ان سياسة روسيا تجاه أوكرانيا املتها أمور تتعلق بأمن النظام الروسي داخلياً، فانتهاج روسيا سياسة توسعية في أوكرانيا يعد متنفساً عن الضغوط التي يواجهها النظام الروسي داخلياً ،وللتغطية على العجز في الاقتصاد الروسي ذات الطبيعة الريعية ،ومن اجل حشد الدعم الداخلي حول سياسات النظام الروسي ولجعل روسيا في منأى عن أية تأثيرات محتملة للسياسات الغربية المعادية للروسيا[2].

فالسياسة الروسية ومن خلال تدخلها العسكري في أوكرانيا تسعى الى حماية المجتمع الروسي من عدوى التغيير الديمقراطي وفقاً للنموذج الغربي ،وهو ما يفسر لجوء روسيا الى دعم الانفصاليين في إقليم

اشقاؤهم في العرق، وبالنظر الى الموقع الجغرافي– السياسي لأوكرانيا فأن أي حكومة ستكون موجودة على راس السلطة في روسيا ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على أوكرانيا ضمن دائرة النفوذ الروسي، وابعادها عن التحالفات العسكرية والتكتلات الجيوسياسية الأجنبية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، أعلنت أوكرانيا استقلالها في عام 1991 ، و لم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات لرابطة الدول المستقلة و من بينها أوكرانيا ، فلقد بلغت في نهايةعام 1991 ديون الاتحاد السوفيتي للدول الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الدولية نحو 199 مليار دولار و التي كان يجب تسديد تلك القروض بالتشارك بين جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بما يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية ، لكن روسيا تعهدت بسداد جميع الديون السوفيتية و دفعتها بالكامل مقابل تخلي الدول المستقلة حديثا عن حصتها من الأصول الأجنبية السوفيتية و تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية في هذا الإطار مع أوكرانيا في ديسمبر من عام 1994 و حافظت روسيا على تعاون دائم مع أوكرانيا في مختلف المجالات و تجاوز حجم التجارة بين البلدين 50 مليار دولار في عام 2011.

1 . امين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، المجلد44، العدد 175، 2014، ص6.

2 . فتحي بولعراس، تداعيات الازمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، مصر، المجلد57، العدد 228،نيسان 2022، ص22.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدونباس ،وتحصين المجتمع الروسي ضد الأفكار المطالبة بتغيير النظام او اسقاطه، فالنظام الروسي يهدف من وراء تلك السياسة الى أحكام سيطرته على ثروات الطاقة والأسواق في ضمن المجال الاوراسي[1].

اما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ،فالمتغير الاقتصادي يعد محدداً رئيساً للسياسة الخارجية للدولة،وهذا الامر ينطبق على أوكرانيا التي تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة، جعلتها تحتل المراتب الأولى في أنتاج وتصدير القمح، وذلك بفضل المناخ الملائم والجودة العالية لأراضيها الزراعية ،بحيث يمثل القمح 40% الى 50% من انتاج محاصيل الحبوب الزراعية [2].

وتكمن أهمية أوكرانيا بالنسبة روسيا من الناحية الاقتصادية في مجالات الطاقة والتجارة، ففي مجال الطاقة تعبر انابيب الغاز الروسي نحو وسط وشرق أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية بتكلفة تبلغ مليارات الدولارات كرسوم عبور تدفعها روسيا الى أوكرانيا ،اما على الصعيد التجاري تعد روسيا اول شريك تجاري لاوكرانيا ،وقد احتفظت بهذه المرتبة لسنوات طويلة ،لكنها تراجعت في السنوات الأخيرة امام التقدم الصيني[3].

كما تؤدي أوكرانيا دور في عبور السلع التجارية الروسية الى الأسواق الأوروبية وذلك بسبب العجز الذي تعيشه الموانئ الروسية على بحر البلطيق والبحر الأسود، وعدم قدرتها على التصدير الى أوروبا، حيث ان روسيا تصدر نحو 40% من سلعها عبر الأراضي الأوكرانية، ونجد ان بأن 94% من اجمالي الغاز والطاقة الذي تستهلكه أوروبا من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية او ما يسمى بالمثلث الطاقوي: حيث يكون الإنتاج روسي والتوزيع اوكراني، و الاستهلاك أوروبي، من خلال الخط المعروف بخط "دورشا" أي خط الصداقة بينما يمر 3% من الغاز الروسي المصدر الى أوروبا عبر أراضي بيلاروسيا، اما بالنسبة لروسيا فتعتبر اكبر سوق للسلع الأوكرانية التقليدية ،لاسيما في المجال الزراعي ،و الصناعي، في حين نجد بأن صادرات أوكرانيا الى روسيا كانت في تزايد مستمر فيما يتعلق بالمواد الخام

1 . فتحي بولعراس، مصدر سبق ذكره، ص22.

2 . مشعل مرشد محمد الملا، اثر الدور الروسي على انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو: الأسباب والاهداف والنتائج (2004-2022)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، اربد ،الأردن،2022، ص49.

3 . فتحي بولعراس، مصدر سبق ذكره، ص21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والغاز والنفط والزيوت المعدنية، والوقود النووي، ففي عام 2008 زادت صادرات روسيا الى أوكرانيا بنسبة 24% عن نسبة 2005،أي ما يعادل 3,1 مليار دولار [1].

ان انضمام أوكرانيا الى الاتحاد الأوروبي يعني تدفق السلع الأوروبية الى الأسواق الروسية، والسلع الاوربية قادرة على منافسة السلع الروسية، وبالتالي فأن ذلك الامر سيجعل من مسألة انضمام أوكرانيا الى الاتحاد الجمركي الذي يضم كلٌ من روسيا الاتحادية و روسيا البيضاء وكازاخستان امراٍ مستحيلاً مما جعل روسيا تلوح بفرض عقوبات تجارية واقتصادية في مجال الطاقة ضد تلك الجمهوريات في حال انضمامها الى الاتحاد الأوروبي[2].

وبالتالي و وفقاً لتلك المتغيرات الاقتصادية فأن روسيا ترى بأن تزايد اعتماد أوكرانيا على الأسواق الاوربية بعد فك الارتباط بالاقتصاد الروسي عقب ثورة 22 شباط من عام 2014 لاعتماده على الاتحاد الأوروبي يشكل تحدياً لروسيا ، سوف يضر بالمصالح الاقتصادية الروسية، وبهذا بات ضرب الاستقرار الاقتصادي في اوكرانيا احد اهم الأهداف الروسية.

ب. اسباب عسكرية وامنية

ترى روسيا وبحسب استراتيجيتها للأمن القومي ان من أبرز التهديدات التي من الممكن ان تزعزع استقرارها الأمني الداخلي يتمثل بتعزيز حلف شمال الأطلسي لقدراته العسكرية، وتوسعه باتجاه الحدود الروسية[3].

فأوكرانيا التي لها حدود مباشرة مع روسيا ، وتقع بالتحديد غرب روسيا ،باتت مركز الازمة العالمية الجديدة، اذ تحتل أوكرانيا موقع جغرافي ذو طبيعة حساسة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي ، وتتمثل وجهة النظر الاوربية والأمريكية بان وجود دولة أوكرانية مستقلة و قوية يعد جزءاً مهماً من بناء أوروبا كاملة وامنة وحرة، وذلك يتطلب استكمال عمليات تأمين أوروبا ،التي اخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين، من خلال توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي والاتحاد الاوروبي ،مقابل ذلك العمل على تقليص النفوذ الروسي في دول القارة الاوروبية ومحيطها، والوصول الى اخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي

1 . مشعل مرشد محمد الملا،مصدر سبق ذكره، ص52.

2 . المصدر نفسه، ص49.

3 . سامي السلامي، تجليات ازمة أوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد 201، تموز 2015، ص176.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الروسية، عبر ادماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية ؛ مما سيمكن الغرب من احكام السيطرة على الحدود الشرقية لروسيا بدرجة كبيرة؛ اما روسيا التي كانت عاجزة في تسعينيات القرن الماضي فيبدو انها بعد تعافيها تعمل على استعادة المبادرة في مناطق نفوذها الخاصة، وبالتالي فهي لن تسمح للغرب بأن يقوم بمزيد من عمليات التوسع شرقاً لتحقيق اهدافه ، وبطبيعة الحال فان ذلك جزءاً من ادارك جيوبولتيكي ثابت بالنسبة لروسيا [1].

وقد تحددت خيارات روسيا في مواجهة الازمة في ضرورة التعامل بشكل حازم بعد ان شعرت روسيا بالقلق إزاء النوايا الغربية من تحريك النزاعات المجمدة بين الدول التي كانت ذات يوم جزءاً من كيان واحد، وتهديد الموارد الطبيعية الحيوية ،ومنع روسيا من توسيع مناطق نفوذها لأغراض التجارة والسياسة ،فالمطلوب من روسيا كان ردع التدخل الغربي في الدول المهمة بالنسبة للسياسة الروسية، فضلاً عن ذلك وقبل بدء الازمة كانت المعارضة الروسية لمنع توسيع حلف شمالي الأطلسي وضم أوكرانيا اليه تنطلق من نظرة شك وريبة لأسباب عدة منها : ان تمدد الناتو شرقاً يمثل تهديد وجودي بحسب التصور الروسي، فعملية توسيع حلف شمال الأطلسي يخالف الوعود التي أعطيت لروسيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها عندما توحدت المانيا في نهاية ثمانينيات القرن الماضي،فضلاً عن ان عملية توسيع حلف شمال الأطلسي يعني نشر القوات الغربية لتصل الى تخوم الحدود الروسية، وهو ما يؤكد المخاوف الروسية من قيام الولايات المتحدة الامريكية بنشر الدرع الصاروخي على أراضي كل من بولندا والتشيك[2]،وبالتالي كانت الأسباب العسكرية والأمنية احد اهم العوامل في اندلاع الحرب بين روسيا و أوكرانيا.

ت. أسباب اثنية وعرقية

تعد القومية السلافية السبب الرئيس لما حدث بين روسيا و أوكرانيا حول إقليم الدونباس ،الذي يقع شرق اوكرانيا فالشعب الاوكراني والروسي والبلاروسي ينحدرون من العرقية السلافية ومع مرور السنوات، وعلى مستوى المتغيرات التاريخية في روسيا والمناطق المجاورة لها وأبرزها الثورة البلشفية، كان للشعب الأوكراني توجهين؛ أحدهما توجه قومي مضاد للروس، والآخر توجه متقارب مع الروس كعرقية،

1 . عماد قدورة، محورية الجغرافية والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 9، تموز 2015، ص45.

2 . كوثر عباس الربيعي، الازمة الأوكرانية والعلاقات الروسية– الامريكية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددين 45–46، 2016، ص156 ص157.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فالوضع الحالي بعد احداث عام 2014 انتج سلطة في أوكرانيا بالضد من السياسات الروسية ومقتربة أكثر من السياسات الغربية، وبالتالي قرر الأوكرانيين الرافضين لهذا التوجه بإعلان انفصالهم عن أوكرانيا، وبالتحديد في مناطق ما يسمى بالدونباس وتضم مدن دونسيك ،و لوغانستك في شرق أوكرانيا، فأصبح العداء بينهم وبين الأوكرانيين القوميين شديداً [1]، وبالتالي كان ذلك احد الاسباب المهمة لاندلاع الحرب بين روسيا و أوكرانيا

ووفقا لما تقدم جاءت التحركات الروسية ضد أوكرانيا تحت مظلة طلب تقدم به قادة إقليم الدونباس بعدما اعترفت روسيا باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانستك، وقد أظهرت تطورات الحرب الروسية–الأوكرانية انها في جوهرها و مضمونها أبعد من السياق التقليدي للحروب، وأكبر من مجرد حل مشكلة اقليم الدونباس، لاسيما بعد ما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاعتراف باستقلالهما كجمهوريتين جديدتين، ومن ثم أصبحت الأزمة الأوكرانية ذات صبغة عالمية متعدية بذلك طبيعتها الداخلية والإقليمية[2]،فكانت تأثيرات تلك الازمة ذات مديات متعددة وسوف نقتصر في بحثنا على دراسة تأثير تلك الازمة في الاقتصاديات العالمية

2. انعكاسات الازمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصادي العالمي

ان تشابك المصالح الدولية ،لا سيما الاقتصادية منها بشكل غير مسبوق عزز من فرص العولمة،وفي ظل الاعتماد المتبادل بين الدول فقد تعزز ذلك ليس بين الدول الحليفة فحسب،بل حتى بين الدول المتباينة تأريخياً وايديولوجياً مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين،وكذلك الغرب بصورة عامة و روسيا [3].

و مع البدايات الأولى للحرب الروسية – الأوكرانية بدأت تأثيراتها تنعكس على معظم النشاطات في دول العالم ،لاسيما الحركة الاقتصادية في العالم ،أذ انعكست تأثيرات تلك الحرب على مختلف

1 . اسلام القاضي، قراءة في المبررات الروسية للهجوم على أوكرانيا: هل تكون عراق أوروبية جديدة، مجلة السياسية الدولية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

www. Siyassa.org.eg/news/18231

2. مصطفى صلاح، تحديات التغيير: هل تعيد الازمة الأوكرانية تشكيل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي:

www. Siyassa.org.eg/news/18232 .

3 . محمد أبو غزالة، تداعيات الازمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، مصر، العدد232 ، نيسان 2023، ص26.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اقتصاديات دول العالم واقاليمه، وادت الى ارتفاع في نسب التضخم بصفة عامة مع ارتفاع كبير في معدل الأسعار لجميع السلع والخدمات لاسيما الاستهلاكية منها[1].

يتمثل التأثير الرئيس للحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار منتجات الطاقة ، وضعف الثقة وتراجع الأسواق المالية العالمية ، تحت وطأة العقوبات الدولية على روسيا ، واذا اخذنا في الحسبان ثقل الاقتصاديين الروسي والأوكراني من حيث قيمة معاملاتهما مع دول العالم، فسيتضح حجم الخسائر التي سيتأثر بها الاقتصادان جنباً الى جنب مع اقتصادات دول العالم، وبينما ترتبط أوكرانيا بشراكات مع الاقتصادات العالمية الكبيرة، تتمتع روسيا بالمقابل بخبرة وثقل في التعامل مع الاتحاد الاوروبي ،وبريطانيا، و دول أمريكا اللاتينية و نمور اسيا، فعلى سبيل المثال ، تتصدر فرنسا ،إيطاليا ،والمانيا الشركاء التجاريين لروسيا ، وتصل قيمة وارادتها الى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي فضلاً عن استثماراتها في قطاعات الطاقة والصناعات الالكترونية الروسية ، ويرى خبراء اقتصاديين الى ان ارتفاع أسعار الطاقة سوف يؤدي الى تصعيد المخاوف من الركود التضخمي ،حيث ارتفعت أسعار النفط واقتربت من حاجز الـ120 دولار للبرميل ، وهو اعلى مستوى منذ الازمة المالية العالمية في عام 2008، مما يعرض امن الطاقة العالمي الى الخطر بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية، فعملية التأثر للاقتصادات العالمية من جراء الحرب الروسية – الأوكرانية متفاقم، وقد يتضح اكثر الى حصة روسيا من الناتج الإجمالي العالمي التي كانت من المتوقع ان تصل الى 1.6% في نهاية عام 2025 وفقاً لصندوق النقد الدولي، في حين كان من المتوقع ان يمثل الناتج الإجمالي العالمي لأوكرانيا عن نفس الفترة 0.2% فقط ، فالاقتصادين الروسي والأوكراني محدودان في حجمهما مقارنة بالاقتصاد العالمي ، غير ان اهميتهما كبيرة في بعض المجالات ذات الطبيعة الحيوية، لاسيما الغذاء والطاقة [2].

ويمكن ارجاع هذه الارتفاعات في التأثير العميق لروسيا في أسواق الطاقة،أذ احتلت روسيا في عام 2020 المركز الثالث من حيث كونها أكبر المصدرين على مستوى العالم، بعد كل من الامارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الامريكية ، بما يعادل 142 مليار دولار من اجمالي حجم الصادرات العالمية 1,6 تريليون دولار ،ليس هذا فحسب بل ان صادرات الطاقة الروسية الأساسية تتنوع لتشمل:72,5 مليار

1 . محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا و أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/

2 . الفة السلامي، خسائر الحرب الروسية – الأوكرانية وتهديد الأمن الاجتماعي العالمي، مجلة السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: www. Siyassa.org.eg/news/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دولار من النفط الخام ،ونحو 45,3% مليار من المنتجات النفطية، ومعهما 12،3 مليار من الفحم، ونحو 7,8 مليار من صادرات الغاز، واخيراً 1,7 مليار من الطاقة الكهربائية[1].

فروسيا تعد مورد مهم للطاقة والمعادن، ومن المؤكد ان ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يلحق اضراراً اقتصادية في جميع انحاء العالم ،فالدول الاوربية تعتمد على روسيا الى ما يقارب 40% من غازها و 25% من نفطها، ومع اعتماد معظم الدول الأوروبية على الغاز و النفط الروسي، باتت اقتصادات تلك الدول في خطر بعد ان ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 20% خلال أسبوع من بداية الحرب ، فضلاً عن الزيادات السابقة ، ويأتي التلكؤ في عملية الإمدادات الغذائية بوصفه احد ابرز المشاكل التي سوف تأثر على النمو العالمي ، أذ تستحوذ روسيا و أوكرانيا معاً على حصة تقدر بحوالي 30 % من صادرات القمح العالمية و19% من الذرة و 80% من زيت عباد الشمس ،ويمكن ان يؤدي التهديد ،الذي تتعرض له المزارع في شرق أوكرانيا ،وقطع الصادرات من موانئ البحر الأسود الى خفض الإمدادات الغذائية الى بقية دول العالم، من جانب اخر يرى بعض الباحثين في الشؤون الاقتصادية ان على البنوك المركزية العالمية ان تزن الضغوط التضخمية المكثفة مقابل خطر ان تؤدي الحرب الروسية – الأوكرانية الى اضعاف الاقتصادات لاسيما الضعيفة منها بشكل اكبر [2].

و بما أن روسيا و أوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة و خاصة أسعار النفط و الغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح ، فوقف صادرات القمح من روسيا و أوكرانيا ادى إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية و لكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر و الجوع، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط[3].

1 . محمد شادي،انعكاسات الازمة الروسية–الأوكرانية على معدلات التضخم،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد228، نسيان 2022، ص131.

2 . الاقتصاد العالمي على شفا استنساخ تجربة الجائحة: ترجيح انكماش النمو في 2022 جراء ازمة أوكرانيا، جريدة العرب، لندن، العدد 12345، 3 اذار 20222، ص 10.

3 . ينظر الى: بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، صندوق النقد الدولي،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي http//www.imf.org/ar/news/articlesl

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

و يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى3,2% في عام 2023 ثم 2,7% في عام 2024 و ذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات العالمية ، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 و انكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022 ، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في عام 2024 و كان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في اقتصاديات الدول المتقدمة،وقد ارتفع التضخم بصورة حادة في العديد من الدول لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة و الغذاء و السلع الأولية و نقص العمالة و اضطراب الإمدادات و هذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا[1].

والجدول رقم(1) يوضح مدى تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي ،وتوقعات النمو في الاقتصاديات العالمية وفقاً للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغيير% في كل سنة.

الدولة	2022	2023	2024 توقع
الولايات المتحدة الامريكية	3,4	2,8	3,0
منطقة اليورو	3،5	0،8	1،4
اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية	4,0	3،9	4،2
الصين	3،0	5،2	4،5
روسيا	2،-1	0،7	1،3

الجدول من أعداد الباحث بالاستناد الى المصدر الاتي: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ متأرجح ، نيسان 2023، ط1، ص9.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن توقعات صندوق الدولي تشير إلى وجود تأثير سلبي للحرب الروسية – الاوكرانية على الاقتصاد العالمي وذلك أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها تلك الحرب في الوقت الذي كانت تنصب فيه الجهود الدولية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد 19.

1 . منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا واثرها على الاقتصاد العالمي:الواقع والدروس المستفادة،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،المجلد25،العدد2، كانون الأول 2022 ، ص33.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي اطار تأثيرات الحرب الروسية –الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، فان العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا ، والتي من ابرزها : قطع الطريق امام روسيا للوصول الى نظام "swift" للتحويلات المالية ،قد ينتج عنها انعكاسات سلبية ويصيب الاقتصاد الروسي بالشلل، لاسيما في ظل تسوية معظم المعاملات التجارية، ومبيعات النفط والغاز الروسي من خلال هذا النظام ، فضلاً عن منع وصول روسيا لأسواق الدين والأسهم المالية العالمية ، مما سيؤدي لمزيد من التراجع للعملة الروسية، وارتفاع تكلفة الاقتراض المحلي، مما يهدد الاستقرار المالي والنقدي الروسي ، فضلاً عن ان وضع عقوبات على الرئيس الروسي، وبعض الشخصيات المهمة في الحكومة الروسية ، ومنع دخول المسئولين الروس الى الأراضي الأوروبية والأمريكية، وادراج البنوك الروسية بالقائمة الامريكية السوداء ، ومنع تصدير او استيراد أي سلع من روسيا، وحرمان شركات النفط والغاز الروسية من التعامل مع دول حلف شمال الاطلسي ، وحرمان روسيا من التكنلوجيا الامريكية ،وفرض عقوبات ضد قطاعات الصناعة الروسية سوف تؤثر بصورة او أخرى على الاقتصاد العالمي، فالعقوبات الاقتصادية على روسيا قد تكون سلاح ذو حدين، حيث ستؤدي الى تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، وستنعكس سلباً على المئات من الشركات الامريكية والأوروبية التي تعمل في داخل الأراضي الروسية، وكل من الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا ،وكذلك تدرك روسيا الاثار والاضرار السلبية التي قد تنشأ عن إجراء فرض عقوبات اقتصادية عليها ،ولكن تظل العقوبات الاقتصادية هي الحل المتاح لردع روسيا، لان حلف شمال الأطلسي لن يتدخل عسكرياً في هذه الحرب ، وسيقتصر دوره على تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي ،والدعم بالمعدات العسكرية لأوكرانيا، وتعزيز وجوده العسكري في دول شرق اوروبا [1].

ثالثاً: مآلات الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية

لقد كانت تفاعلات الحرب الروسية – الأوكرانية ذات ابعاد متعددة ومتجاذبة الأطراف نظراً لمدى عملية التشابك و التعقيد في مجمل العلاقات الدولية ،و بالتأكيد ان مخرجات تلك الازمة عديدة ،ومنها انعكاسات تلك الحرب على الاقتصاديات العالمية ؛ ان نظرة فاحصة لتاريخ الاقتصاد العالمي تنبئنا بالتغييرات المستمرة في هياكل ذلك الاقتصاد عقب كل ازمة عالمية ام اقليمية، وهذا بحد ذاته مؤشر على

1 . غادة عبد العزيز، سيناريوهات ما بعد التصعيد الروسي: الأطراف الدولية والازمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

www. Siyassa.org.eg/news/ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عدم استقرار هياكل الاقتصاد العالمي ،وسوف نحاول في هذا المبحث ان نسلط الضوء على ابرز الاحتمالات التي يمكن يؤول اليها الاقتصاد الدولي في ظل الازمة الروسية – الأوكرانية ، و وفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المحور كالاتي:

1. مشهد الاستمرار
2. مشهد التغيير

1. **مشهد الاستمرار** : ادت التداعيات الناجمة عن الحرب الروسية – الأوكرانية إلى تباطؤ في عمليات النشاط الاقتصادي العالمي ،وبحسب البنك الدولي يُتوقع أن يستمر تراجع النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي إلى 2.9% في الأعوام القادمة، فالحرب الروسية – الأوكرانية ادت إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، مما أدى الى انعدام الأمن الغذائي وتفاقمه ، واستفحال ظاهرة التضخم الجامح ، وبالتالي سوف تستمر ظاهرة التشديد في الأوضاع المالية، فضلاً عن تضخم مواطن الوهن المالي، ورفع درجة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الآفاق المستقبلية عرضة لمخاطر تطورات سلبية متعددة، منها ازدياد حدة التوترات الجغرافية–السياسية، واستمرار الأوضاع المعاكسة المؤدية إلى الركود التضخمي، وتصاعد عدم استقرار القطاع المالي، واستمرار الضغوط الواقعة على سلسلة الإمدادات الغذائية، فضلاً عن تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتؤكد هذه المخاطر على أهمية الاستجابة القوية والفعالة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية على المستويين العالمي والوطني[1].

واذا ما نظرنا الى ما هو ابعد من الكوارث الإنسانية التي سببتها الحرب الروسية – الأوكرانية ، لوجدنا ان الاقتصاد العالمي بأكمله سوف يستمر بالتماس اثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم، وبالتالي سوف تظهر هذه الاثار من خلال ثلاثة متغيرات رئيسة وهي: أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، فالتضخم سينتج عنه مزيد من الارتفاع في الاسعار، مما يؤدي بدوره الى تآكل قيمة الدخول واضعاف الطلب، فضلاً عن ذلك فأن الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلسلة الإمدادات الغذائية ،وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين ، وبالتالي سوف ينتج عن ذلك تراجع ثقة بيئة الاعمال و زيادة شعور المستثمرين بعدم

1 . الافاق الاقتصادية العالمية، شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الرابط الاتي:
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اليقين ، وكل ذلك سوف يفضي الى اضعاف أسعار الأصول المالية، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة، و بما ان روسيا و اوكرانيا من اكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية ، فسوف يؤدي انقطاع الامدادات للسلع والخدمات الرئيسة الى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، لاسيما أسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن ذلك فسوف يستمر ارتفاع تكاليف الغذاء في ظل المستوى التاريخي الذي بلغته بعض السلع الرئيسة[1].

مشهد التغيير :ان ما يستدعي الاكتراث هو موجة الصدمة التي اثارتها الحرب الروسية – الأوكرانية في جميع مفاصل الاقتصاديات العالمية، بدءاً بالمنطقة الاوسع أوروبا الشرقية والوسطى،مروراً بأسواق الطاقة والغذاء العالمي،وقد تكون احدى القصص الدائمة لهذه الحرب هي الطريقة التي تستعملها اوروبا لأطلاق مرحلتها التالية من التكامل ،ومع ذلك ، فمن المهم ملاحظة ان بعض الاثار الاقتصادية الأكثر عمقاً والاكثر تبعية يتم الشعور بها بعيداً عن مسرح المعركة الى جانب التعافي غير المتكافئ من كوفيد 19،والارتفاع الكبير في التضخم، وتشديد السياسة النقدية، تضيف الحرب الروسية – الأوكرانية بيئة غير مناسبة للاقتصادات الهشة ذات الدخول المنخفضة والمثقلة بالديون واقتصادات الدول الناشئة،وبالنسبة للشكل المستقبلي للاقتصادات العالمية في هذا المشهد ، من المرجح ان تكون الطريقة التي يتعامل بها العالم مع أزمات الديون ،التي اثارتها الحرب الروسية – الاوكرانية في أماكن بعيدة مثلاً في القارة الافريقية او الاسيوية بنفس أهمية جهود روسيا للالتفاف على العقوبات في تجارتها مع الصين، والهند، وبالإضافة الى القلق بشأن البدائل المحتملة لأنظمة العملات في الغرب ،سوف يتم التركيز على ازمة الديون العالمية ،التي ستنتج عن الحرب الروسية – الاوكرانية[2].

فقد اربَك الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية ، وبالتالي فان ذلك الارباك سوف يضعف من ثقة المستهلكين والمستثمرين في النشاط الاقتصادي العالمي ، وسط ارتفاع قد يستمر بصورة متواصلة لتكاليف أسعار السلع والخدمات الأساسية ،وارتفاع تكاليف المعيشة للعديد من الاسر حول العالم ،وفي ظل تطورات تلك الحرب عمدت الصين ، وهي احد اكبر الدول المحركة

---

1 . الحرب في أوكرانيا و اصداؤها عبر مناطق مختلفة من العالم، صندوق النقد الدولي، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/ –how–war–in–ukraine–is–reverberating–across–worlds–regions–

2. Adam too, The Ukraine war really changed the global economy ، Foreign Policy، . ترجمة، مركز حمورابي للدراسات والبحوث ، بغداد، 9 نيسان 2022، ص2 ص3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للاقتصاد العالمي الى خفض معدلات نموها المستهدف في عام 2025 الى 5,5% مقارنة بـ8،1% في عام 2021؛ الامر الذي سيسفر عنه الى جانب التراجع المحتمل لاقتصادات الاوروبية، انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من 1% في عام 2024، مع استمرار تراجعه في الأعوام اللاحقة [1].

و سوف تؤدي الحرب الروسية – الأوكرانية الى تعاظم المواقف السلبية والمناهضة لأفكار العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي وحرية التجارة العالمية ، و سينتج عن تلك الازمة تبني المزيد من السياسات الحمائية ، لاسيما مع عودة أزمات انقطاع سلسلة الامدادات الغذائية ، والتي زاد من تأثيرها الكثير من العقوبات المفروضة على روسيا ، والتهديد بفرض عقوبات على دول أخرى ، ويتبع ذلك زيادة الشكوك في المؤسسات المالية الدولية ، والاليات المتعارف عليها مثل الية swift، وسياسياً سيدعم ذلك من حظوظ انتخاب زعماء سياسيين من انصار الحروب التجارية والسياسات الحمائية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي[2].

مقابل كل ذلك فان التقارب السياسي والامني بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية سينعكس بصورة ايجابية ، كما ظهر في تنسيق ردود الافعال على التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا ،اما على الجانب الاقتصادي من العلاقات الجانبين سنشهد في الوقت ذاته تعميق التعاون الاقتصادي بين دول القارة الاوروبية، وستتجه دولها لتكون اكثر اعتماداً على بعضها البعض من ناحية، ومن ناحية أخرى ستعمق أوروبا علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية ،وهذا التقارب الأمريكي – الاوروبي سوف يلاقي ترحيب في دول عالم الجنوب ،وسوف ينتج عن ذلك انقسام بين معسكر روسيا – الصين، ومعسكر أوروبا – الولايات المتحدة الامريكية ، حيث يسمح ذلك بالمناورة والحصول على بعض المنافع من المعسكرين المتنافسين ،والذي بدوره سوف ينعكس بصورة سلبية على الاقتصاديات العالمية [3] .

1 . صندوق النقد الدولي، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues

2 . محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/22/.

3. المصدر نفسه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة والاستنتاجات

لقد شكلت الحرب الروسية – الأوكرانية نموذجاً اخر على بيان مدى وإمكانية الاقتصاد العالمي بالتأثر بالأزمات العالمية ، فكان من مخرجات تلك الحرب الاهتزازات المتعددة التي تعرضت لها الاقتصاديات العالمية فكان ذلك بمثابة الانعكاس لنظرية الاعتماد المتبادل في العديد من الدول من خلال محاكاة هذا النمط من الاهتزازات الاقتصادية عبر نمط من التعقيد والتشابك على مستوى العلاقات الدولية ، وقد قادت تلك ألازمة من ركود اقتصادي عالمي إلى ركود اقتصادات الدول المتقدمة وتراجع في معدلات نموها وقد تأثرت معظم الدول وبمستويات مختلفة شأنها شأن بقية الاقتصادات المتقدمة بهذا الركود ولكن هناك دول قوة اقتصادها منحها القدرة على تجاوز الاثار الاقتصادية للحرب الروسية – الأوكرانية ، غير إن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على اثر تلك الحرب سوف تستمر اثارها على المستوى المتوسط والبعيد ، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالاتي:-

1. ان الاقتصاد العالمي شهد العديد من التحولات الاقتصادية على مر العصور بسبب الازمات السياسية المتلاحقة التي تعصف بالبيئة السياسية الدولية، فكانت أبرز مرآة لانعكاس تلك السياسات هو الاقتصاد العالمي، وهذا بحد ذاته يدل على عمق الاختلالات البنيوية التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية.
2. ان نظرية الاعتماد المتبادل ترتبط ارتباط وثيق بالاقتصاد العالمي إذ تعدُ ركنه الأساسي، فلا يمكن الحديث أبدا عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل على الصعيد الدولي، الذي يكفل وجوده واستمراره.
3. كانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بصورة فاعلة في اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية ،أذ كان للبيئة الخارجية الدور والاثر الكبير في نشوب تلك الحرب ، فوصول قوات حلف شمال الأطلسي على الحدود الروسية يمثل تهديد حقيقي للأمن القومي الروسي، وهذا ما اخذت القيادة الروسية بالإحساس به لاسيما بعد طلب أوكرانيا المتزايد للانضمام لذلك الحلف ، اما العوامل الداخلية فكانت مطالبة روسيا بحماية القومية السلافية في إقليم الدونباس ،والتي تتعرض الى انتهاكات متزايدة بحسب الحكومة الروسية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4. على اثر اندلاع الحرب الروسية– الأوكرانية بدأت تأثيرات تلك الحرب تنعكس على معظم النشاطات في دول العالم، ومنها حركة الأسواق العالمية، أذ انعكست تأثيرات تلك الحرب على مختلف اقتصاديات دول العالم واقاليمه، وادت الى ارتفاع ملحوظ في نسب التضخم بصفة عامة مع ارتفاع كبير في معدل الأسعار لجميع المواد الاستهلاكية، ويتمثل التأثير الرئيسي للحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار الطاقة وضعف الثقة بالأسواق العالمية وتراجع الأسواق المالية.
5. من مخرجات الحرب الروسية– الأوكرانية ان المواقف السلبية والمناهضة لأفكار العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي وحرية التجارة سوف تتعاظم، وسينتج عن تلك الحرب الدعوة الى تبني المزيد من السياسات الحمائية لاسيما مع عودة أزمات انقطاع سلسلة الإمدادات الغذائية، والتي زاد من تأثيرها العقوبات المفروضة على روسيا.

References:

1.Ibrahim Nour, imbalances of the international economic system and the drivers of its Change, journal of international politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, issue 216, April 2019.
2. Ihab Al-Desouki, the main trends of the development of the world economy, Journal of international politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, issue 200, April 2015.
3. Hussein Ahmed Dakhil, political frameworks for transformation Economics: a comparative study, Dar Al-Sanhouri, Beirut, Lebanon, Vol. 1, 2016.
4. Parag Khanna, the second world power and authority in the new world order, Vol. 1, Arab House of Sciences publishers, Beirut, 2009.
5.Abdel Motaleb Abdel Hamid, international economic organizations, University House, Alexandria, Egypt, Vol. 1, 2015.
6.Ahmed Abu Zeid, the influence of international organizations in the behavior of the nation-state: a theoretical study, Arab Journal of Political Science, Center for Arab unity studies, issue 33, Winter 2013..
7. Amin Shalaby, Putin and Russia's Foreign Policy, Journal of international politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, Vol. 44, No. 175, 2014
8. Osama ainoush, Abdel Wahab Amiri, international cooperation in the light of the corona pandemic: an analysis of the challenges and opportunities of complex international interdependence, Journal of studies and research: the Arab Journal in humanities and Social Sciences, Zian Ashour University, volume 13, issue October 5, 2021.
9. Khader Abbas Atwan, Safa Ibrahim al-Mousawi, interdependence and its impact on global security, Journal of political issues, Al-Nahrain University, Faculty of political science, issue 66, 2021..

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

10.Fathi bouleras, the repercussions of the Ukrainian crisis on the future of Europe, Journal of international politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, Vol. 57, No. 228, April 2022

11. Sami Al-Salami, manifestations of the Ukraine crisis: Russia's moves to counter Western pressure, Journal of international politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, issue 201, July 2015..

12. Ali Abdul Rahim al-Aboudi, the global effects of the Russian-Ukrainian war and its implications for the Iraqi economy, Al Bayan Center for studies and planning, Baghdad, 2022.

13. Omar Abda Sami, monetary and financial system, Journal of the annals of qalma University for Social Sciences and humanities, qalma University, Issue 18, December 2016.

14. Imad Kaddoura, geographical centrality and control of the eastern gateway to the West: Ukraine is the epicenter of the conflict, Arab politics magazine, Arab Center for research and Policy Studies, Doha, issue 9, July 2015..

15. Kawther Abbas al-Rubaie, the Ukrainian crisis and Russian - American relations, Journal of political issues, Al-Nahrain University, Faculty of political science, issues 45-46, 2016..

16. Mohammed Abu Ghazaleh, The repercussions of the Ukrainian crisis on the structure of the international system, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, Issue 232, April 2023.

17. Mohamed Taher Adela, the realist liberal debate on the role of interdependence in strengthening international security, Journal of politics and law notebooks, Kasdi merbah Ouargla University, Faculty of law and Political Sciences, Algiers, issue 15, june 2015..

18. Mohammed Shadi, the repercussions of the Russian-Ukrainian crisis on inflation rates, International Politics magazine, Al-Ahram Foundation, Cairo, No. 228, forget 2022

19. Manal Hani, the Russian war on Ukraine and its impact on the global economy: reality and lessons learned, Journal of the Institute of Economic Sciences, Faculty of economics, business and Management Sciences, University of Algiers, Vol. 25, No. 2, December 2022

20. The global economy is on the verge of reproducing the pandemic experience: the likelihood of growth contraction in 2022 due to the Ukraine crisis, Al Arab newspaper, London, issue 12345, March 3, 2022.

Foreign Policy، 21. Adam too, The Ukraine war really changed the global economy ، Translated by Hammurabi Center for studies and research, Baghdad, April 9, 2022.،

22. Sami Al-Salami, the manifestations of the Ukraine crisis: Russia's moves to counter Western pressure, International Politics magazine, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, issue 201, July 2015

23.Islam Al-Qadi, read about the Russian justifications for the attack on Ukraine: will there be a new European Iraq, the international political magazine, the International Information : :www. Siyassa.org.eg/news/18231. Network on the following link

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

24.Alfa Salami, the losses of the Russian-Ukrainian war and the threat to Global Social Security, the Journal of international politics, the International Information Network on the following link: Siyassa.org.eg/news/. www.

25.Meshaal Murshed Mohammed Al-Mulla, the impact of the Russian role on Ukraine's accession to the European Union and NATO:causes, goals and results(2004-2022), unpublished master's thesis, Faculty of Arts, Department of political science, Yarmouk University, Irbid, Jordan, 2022

26.Ghada Abdulaziz, scenarios after the Russian escalation: international parties and the Ukrainian crisis, Journal of international politics, International Information Network on the following link:www. Siyassa.org.eg/news/.

27. Mohammed Al-manshawi, the extent of the impact of the war between Russia and Ukraine on the global economy, the International Information Network on the following link: https://www.aljazeera.net/ebusiness./

28. Mustafa Salah, challenges of change: is the Ukrainian crisis reshaping the international system, Journal of international politics, International Information Network at the following link: www. Siyassa.org.eg/news/18232.

29. High economic prospects, international Internet Information Network at the following link: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

30. The war in Ukraine and its echoes across different regions of the world, the International Monetary Fund, the international Internet Information Network at the following link: https://www.imf.org/ar/News/Articles/ - how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions.-

31. The International Monetary Fund, the international Internet Information Network at the following link: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/